

## الفصل الثالث

### في بيان من يجوز نصبه وكيلًا

وفيه عشر مسائل :

- المسألة الأولى : كون الوكيل عاقلًا بالغًا رشيدًا.
- المسألة الثانية : كون المحجور عليه بالسفه وكيلًا.
- المسألة الثالثة : كون المحجور عليه بالفلس وكيلًا.
- المسألة الرابعة : كون المكاتب وكيلًا.
- المسألة الخامسة : كون الفاسق وكيلًا.
- المسألة السادسة : كون المسلم والذمي كلاهما وكيل للآخر.
- المسألة السابعة : كون العبد وكيلًا في قبول وإيجاب النكاح.
- المسألة الثامنة : إذا وُكِّل امرأته في تطليق نفسها ووُكِّل أجنبية في طلاق امرأته.
- المسألة التاسعة : كون المرأة وكيلًا في التزويج وقبول النكاح.
- المسألة العاشرة : إذا وُكِّل المسلم مرتدًا والمرتد مسلمًا.

## الفصل الثالث

### في بيان من يجوز نصبه وكيلاً

وفيه عشر مسائل :

#### [٢٤٤] إحداها (١) : [كون الوكيل عاقلاً بالغاً رشيداً] :

العقل البالغ الرشيد، يجوز أن يكون وكيلاً في كل تصرف تجري فيه النيابة<sup>(٢)</sup>، (وأما الصغير) (٣) والمجنون والمغمى عليه والشيخ المفند الذي اختل عقله وزال تمييزه ، لا يجوز أن يكون وكيلاً ؛ لأن التصرف في حق الغير فرع التصرف في حق نفسه ، ومن (٤) لا يملك أمور نفسه ، لا يكون نائباً في حق الغير<sup>(٥)</sup> ، وأما السكران فحكم وكالته ينبنى على تصرفاته .<sup>(٦)</sup>

(١) في (م) : أحدها .

(٢) فكما يشترط في الموكل التمكن من مباشرة التصرف للموكل فيه بنفسه، يشترط في الوكيل التمكن من مباشرته بنفسه، وذلك أن يكون صحيح العبارة فيه.  
انظر : الحاوي الكبير ٥٠٦/٦، المهذب ٣٤٩/١، بحر المذهب ١٥١/٨، الوسيط ٢٨٢/٣، التهذيب ٢١١/٤، البيان ٤٠٣/٦، فتح العزيز ١٦/١١، روضة الطالبين ٢٩٩/٤، عمدة السالك ص ١٥٤، شرح مختصر التبريزي ص ٢٣٩، النجم الوهاج ٢٦/٥، إخلاص النواي ٢٥٣/٢، أسنى المطالب ٢٦٣/٢، مغني المحتاج ٢٣٣/٣، نهاية المحتاج ١٨/٥.

(٣) في (م) : كالصغير .

(٤) في (م) : ثم .

(٥) لأن تصرف الشخص لنفسه، أقوى من تصرفه لغيره، فإذا لم يقدر على الأقوى، لا يقدر على الأضعف.

انظر : المراجع السابقة.

(٦) فالسكران المتعدي، يصح تصرفه، فيصح توكيله وتوكله، وغير المتعدي لا يصح التصرف منه، فلا يصحان منه.

انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى : فتح الجواد ٥٠٩/١، حاشية الباجوري على ابن قاسم ٣٨٧/١، حاشية الكمثرى على الأنوار ٤٨٠/١، حاشية قليوبي ٢٢٣/٢.

**[٢٤٥] [المسألة] الثانية : [كون المحجور عليه بالسفه وكيلاً] :**

إذا وُكِّلَ سفيهاً محجوراً عليه في التصرفات، لا يصح<sup>(١)</sup>، وإن وُكِّلَ في الطلاق والرجعة واستيفاء القصاص، وكلّ تصرف يصح منه في حق نفسه، يجوز<sup>(٢)</sup>، وكذا لو وكله بالتزويج يجوز<sup>(٣)</sup>؛ لأن المحجور عليه بالسفه، لا حجر عليه في النكاح، وإنما / يمنع من التزويج لسوء نظره في ماله<sup>(٤)</sup>. [م/١/٤٧]

**[٢٤٦] [المسألة] الثالثة : [كون المحجور عليه بالفلس وكيلاً] :**

- (١) لأنه لما بطلت عقود بالسفه في حق نفسه، كان أولى أن تبطل في حق غيره.  
انظر : الحاوي الكبير ٥٠٧/٦، بحر المذهب ١٥١/٨، التهذيب ٢١١/٤، البيان ٤٠٣/٦، فتح الجواد ٥١٠/١.
- (٢) انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى : الوسيط ٢٨٢/٣.
- (٣) ولا يحتاج إلى إذن الولي على الأصح. قال الإمام النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٢٩٩/٤) : «وتوكيل المحجور عليه لسفه في طرقي النكاح، كتوكيل العبد، وقال : وفي توكيله - أي: العبد - في قبول النكاح بغير إذن سيده، وجهان، أحدهما: الجواز، وفي توكيله فيه بإذن السيد - أيضاً - وجهان في الشامل والبيان، وقطعا بالمنع بغير إذنه، والمختار الجواز مطلقاً».
- انظر : الحاوي الكبير ٥٠٧/٦، المهذب ٣٤٩/١، الشامل (ج ٣/٢٠٥ ل/ب)، (ج ٣/٢٠٦ ل/أ)، بحر المذهب ١٥١/٥، حلية العلماء ١١٥/٥، التهذيب ٢١١/٤، البيان ٤٠٤/٦، فتح العزيز ١٦/١١ - ١٧، النجم الوهاج ٢٧/٥ - ٢٩، أسنى المطالب ٢٦٣/٢ - ٢٦٥، مغني المحتاج ٢٣٤/٣، الاعتناء في الفروق والاستثناء (م/١١٦ ل/أ).
- (٤) انظر : المراجع السابقة.

المحجور عليه بالفلس، يجوز أن يكون وكيلًا في التصرفات كلها<sup>(١)</sup>؛ لأن الحجر عليه في ماله على الخصوص؛ لمراعاة حق الغرماء.

### [٢٤٧] [المسألة] الرابعة : [كون المكاتب وكيلًا] :

إذا وُكِّل مكاتبًا وشرط<sup>(٢)</sup> له جعلًا يفى بأجرة مثله، يجوز، وإن لم يشترط<sup>(٣)</sup> له جعلًا، يمنعه من التصرف<sup>(٤)</sup>؛ (لأنه يشبه<sup>(٥)</sup>) التبرع، وحكمه حكم سائر<sup>(٦)</sup> تبرعات المكاتب. <sup>(٧)</sup>

### [٢٤٨] [المسألة] الخامسة : [كون الفاسق وكيلًا] :

(١) فهو يتوكل فيما لا يلزم ذمته عُهدة قطعاً، وفيما يلزمها -أيضاً- على الأصح، كما يصح شراؤه على الصحيح.

انظر : الوسيط ٢٨٢/٣، فتح العزيز ١٧/١١، روضة الطالبين ٢٩٩/٤، البيان ٤٠٣/٦، النجم الوهاج ٣٠/٥، أسنى المطالب ٢٦٥/٢، مغني المحتاج ٢٣٥/٣، فتح الجواد ٥١٠/١.

(٢) في (م) : وجعل وشرط .

(٣) في (م) : يشترط .

(٤) وقد حكاه عن ابن سريج : الإمام أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (١٥٢/٨)؛ ولأن فيه تعطيل منافعه على سيده بغير أمره.

انظر : الشامل (ج ٣/٢١٨ ب)، روضة الطالبين ٣٠٠/٤، النجم الوهاج ٣٠/٥، أسنى المطالب ٢٦٦/٢.

(٥) في (ج) : بشبهة .

(٦) ساقط من : (ج) .

(٧) والمكاتب لا يملك التوكيل في التبرع بغير إذن سيده، وبإذنه قولان، بناءً على صحته بإذنه.

انظر : المراجع السابقة.

توكيل الفاسق في التصرفات المالية / وفي قبول النكاح، جائز<sup>(١)</sup>، وأما في

[٤١/ب/ج]

التزويج، ينبغي على أن الفاسق، هل له ولاية أم لا ؟

إن قلنا : إنَّ له ولاية ، يجوز ~~✗~~ أن يكون وكيلاً ، وإلا فلا.<sup>(٢)</sup>

### [٢٤٩] [المسألة السادسة: كون المسلم والذمي كلاهما وكيل للآخر]:

الذمي يجوز أن يكون وكيلاً للمسلم في جميع التصرفات<sup>(٣)</sup>، إلا في قبول

نكاح المسلمة ~~✗~~ له<sup>(٤)</sup>، وفي تزويج ابنته وقرابته ، وشراء العبد المسلم والمصحف

(١) قطعاً. فلا خلاف في جواز قبوله بالوكالة؛ لأنه يجوز أن يقبل لنفسه مع الفسق، فجاز أن يقبل لغيره.

انظر : الحاوي الكبير ٥٠٦/٦، المهذب ٣٤٩/١ - ٣٥٠، بحر المذهب ١٥٢/٨، الوسيط ٢٨٢/٣، حلية العلماء ١١٦/٥، التهذيب ٢١١/٤، فتح العزيز ١٧/١١، روضة الطالبين ٢٩٩/٤

~~✗~~ ساقط من : (ج) .

~~✗~~ في (م) : فيجوز .

(٤) والأصح المنع من توكيل الفاسق في الإيجاب إذا سلبناه الولاية، كالعبد. كما ذكر ذلك النووي في روضة الطالبين (٢٩٩/٤).

والأصح عند الإمام الغزالي : هو الجواز، كما في الوسيط (٢٨٢/٣).

وانظر: المراجع السابقة، بالإضافة إلى: أسنى المطالب ٢٦٣/٢، مغني المحتاج ٢٣٤/٣، إخلاص الناوي ٢٥٣/٢، نهاية المحتاج ١٩/٥ - ٢٠، فتح الجواد ٥١٠/١.

(٥) لأنه لما جاز أن يتبرع عنه، جاز أن يتوكل عنه.

انظر : بحر المذهب ١٥١/٨، أسنى المطالب ٢٦٤/٢، النجم الوهاج ٢٩/٥، مغني المحتاج ٢٣٤/٣.

~~✗~~ في (م) : مسلمة .

(٧) لأنه لا يملك قبول نكاحها لنفسه، فلم يصح أن يتوكل فيه لغيره.

والمصحف ، على قولنا : لو اشترى لنفسه لا ينعقد ، والمسلم يجوز أن يكون  
وكيلاً للذمي في كل التصرفات ، إلا في قبول نكاح المجوسية ، وتزويج ابنته  
الكافرة<sup>(١)</sup>؛ لأن الكافر إذا أسلم لا يملك تزويج ابنته الكافرة ، فكيف يملك  
ذلك بالنيابة ؟

### فرعان :

#### [٢٥٠] أحدهما : [توكيل المسلم الذمي في شراء الخمر] :

المسلم إذا وُكِّلَ ذميًّا ( في شراء ) ~~✗~~ الخمر فالتوكيل باطل عندنا ، فإن ~~✗~~  
اشترى لا يصح العقد . <sup>(٤)</sup>

وقال أبو حنيفة . ( رحمه الله ) ~~✗~~ . : المسلم إذا وُكِّلَ ذميًّا في شراء الخمر

ولا يجوز للكافر أن يتوكل فيما فيه ولاية على مسلم ، ولا في نكاح مسلم ، لا من جهة  
الزوج ، ولا من جهة الزوجة ؛ لأن نكاح المسلم لا ينعقد بكافر بحال .

انظر : الحاوي الكبير ٥٠٦/٦ ، الشامل (ج ٣/ل ٢١٨ ب) ، المعايضة في العقل  
(م/ل ٥٨ أ-ب) ، بحر المذهب ١٥٢/٨ ، حلية العلماء ١١٥/٥ ، البيان ٤٠٥/٦ ، روضة  
الطالبين ٣٠٠/٤ ، النجم الوهاج ٢٩/٥ ، أسنى المطالب ٢٦٥/٢ ، فتح الجواد ٥١٠/١ .

(١) انظر : المراجع السابقة .

~~✗~~ في (م) : بشراء .

~~✗~~ في (م) : وإن .

(٤) انظر : الشامل (ج ٣/ل ٢٢٠ ب) ، بحر المذهب ٢٠١/٨ ، البيان ٤٠٥/٦ ، روضة الطالبين

٣٩٢/٤ ، أسنى المطالب ٢٦٣/٢ .

~~✗~~ ساقط من : (م) .

يصح التوكيل ، ويحصل الملك للمسلم.<sup>(١)</sup>

**ودليلنا :** أن كلَّ عقد لا يتولاه بنفسه لنفسه ~~✗~~، لا يتولاه بوكيله ~~✗~~ ،  
كنكاح المجوسية .<sup>(٤)</sup>

### [٢٥١] [الفرع] الثاني: [توكيل الذمي المسلم في تزويج أمته الكتابية]:

الذمي إذا وَّكَّل مسلماً في تزويج ( أمته الكتابية ) ~~✗~~ يجوز ؛ لأن له أن  
يزوج ( أمته الكتابية ) ~~✗~~، فجاز أن يكون وكيلاً له ~~✗~~.<sup>(٨)</sup>

### [٢٥٢] [المسألة] السابعة: [كون العبد وكيلاً في قبول وإيجاب

(١) انظر : تبين الحقائق ٢٥٤/٤ ، الإختيار ١٥٦/٢ ، العناية على الهداية ٥٠٢/٧ - ٥٠٣ ،  
فتح القدير ٥١٠/٦ - ٥١١ ، ٤/٨ ، مجمع الأثر ٢٢٢/٢ - ٢٢٣ .  
قال أبو المحاسن الروياني في بحر المذهب (٢٠١/٨) : «وهذا غلط؛ لأن ما لا يجوز أن  
يعقد عليه المسلم، لا يجوز أن يوكل فيه الذمي، كنكاح المجوسية».

~~✗~~ ساقط من : (ج) .

~~✗~~ في (م) : وكيل له .

(٤) انظر : مراجع الشافعية السابقة.

~~✗~~ في (ج) : ابنته الكافرة .

~~✗~~ في (ج) : ابنته الكتابية .

~~✗~~ في (م) : به .

(٨) انظر : بحر المذهب ١٥١/٨ ، البيان ٤٠٥/٦ ، روضة الطالبين ٣٠٠/٤ ، أسنى المطالب

النكاح]:

إذا وُكِّلَ عبداً محجوراً في التصرف في المال / ، قد ذكرنا حكمه في مسائل [٤٧/ب/م] المأذون<sup>(١)</sup> ، وإن وُكِّلَ بقبول النكاح يجوز<sup>(٢)</sup> ؛ لأن العبد من أهل قبول النكاح لنفسه ، وإنما يحتاج إلى إذن السيد لحاجته إلى المهر والنفقة ، فإن ~~و~~ وُكِّلَ بتزويج ابنته لا يجوز<sup>(٣)</sup> ، لأن العبد لا يملك تزويج ابنة ~~و~~ نفسه .

(١) كما في المسألة الرابعة، رقم (٢٣٨)، صفحة (٧١٥)، والمسألة الخامسة، رقم (٢٣٩)، صفحة (٧١٦).

(٢) على الأصح، ولو من غير إذن السيد، هذا الوجه الأول.  
والوجه الثاني : أنه لا يجوز؛ لأنه لا يملك النكاح، وإنما أجاز له القبول لنفسه للحاجة إليه، ولا حاجة إلى القبول لغيره، فلم يجز.

قال النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٢٩٩/٤): «وفي توكيله في قبول النكاح بغير إذن سيده وجهان، أحدهما: الجواز، قلت: وفي توكيله فيه بإذن السيد - أيضاً - وجهان في الشامل والبيان، وقطعا بالمنع بغير إذنه، والمختار الجواز مطلقاً».

انظر : الحاوي الكبير ٥٠٥/٦، المهذب ٣٤٩/١، الشامل (ج٣/ل٢٠٥/ب)، (ج٣/ل٢٠٦/أ)، المعاينة في العقل (م/ل٥٨/ب)، بحر المذهب ١٥١/٨ - ١٥٢، الوسيط ٢٨٢/٣، حلية العلماء ١١٥/٥، التهذيب ٢١١/٤، البيان ٤٠٤/٦، فتح العزيز ١١٦/١١ - ١٧، النجم الوهاج ٢٩/٥، أسنى المطالب ٢٦٣/٢ - ٢٦٤، مغني المحتاج ٢٣٤/٣، نهاية المحتاج ٢٠/٥.

في (م) : وإن .

(٤) وهو الأصح والأظهر عند المعظم، وربما لم يذكره غيره، قال النووي - رحمه الله - في روضة الطالبين (٢٩٩/٤) : «كذا صححه الجمهور، وقطع به جماعة»، وهذا الوجه الأول.

==

وعليه: فمن باب أولى ألا يزوج ابنة غيره.

والوجه الثاني : الجواز؛ لصحة عبارته في الجملة، وإنما لم يل أمر ابنته؛ لأنه لا يتفرغ



فرعان :[٢٥٣] أحدهما: [إذا وَّكَّلَ عبداً ليشتري نفسه له من مولاه]:

إذا وَّكَّلَ عبداً ليشتري نفسه له من مولاه، هل يصح أم لا ؟

فيه وجهان :

أحدهما : يجوز<sup>(١)</sup> ، وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>.== ووجهه : أن رقبته مما يقبل التصرف ، والعبد يجوز~~✕~~ أن يكون وكيلاً للغير

للبحث والنظر هاهنا، وتم البحث والنظر من جهة المؤكِّل، وهذا الأظهر والأسدّ عند الإمام الغزالي - رحمه الله - في كما في الوسيط (٢٨٢/٣).

انظر : المراجع السابقة ، بالإضافة إلى: عجالة المحتاج ٨٣٤/٢، فتح الجواد ٥١٠/١، الأنوار لأعمال الأبرار ومعه حاشية الكمثرى والحاج إبراهيم ٤٨٠/١، حاشية الباجوري على ابن قاسم ٣٨٧/١.

~~✕~~ في (م) : بنت .

(٢) على الأصح والأظهر؛ لأن لما جاز توكيله في الشراء من غير مولاه، جاز توكيله في الشراء من مولاه.

انظر : الحاوي الكبير ٥٣٦/٦، المهذب ٣٥٢/١، التنبيه ص ١٠٩، الشامل (ج ٣/٢١٩ أ)، الوسيط ٢٨٧/٣، حلية العلماء ١٢٩/٥، التهذيب ٣٢١/٤، البيان ٤٢١/٦، فتح العزيز ٧٢/١١، روضة الطالبين ٣٣٥/٤ - ٣٣٦، أسنى المطالب ٢٦٥/٢.

(٣) انظر : تبيين الحقائق ٢٦٨/٤ - ٢٦٩، بدائع الصنائع ٧٦/٤ - ٧٧، الهداية ومعه شرحها: فتح القدير والعناية ٦٩/٨ - ٧٢، حاشية ابن عابدين ٥٢٠/٥ - ٥٢١.

~~✕~~ في (م) : يصلح .

بإذن سيده بالمبايعة ❌.

والثاني : لا يجوز ، لأن العقد يقع ❌ للعبد ، مثل سائر التصرفات ؛ لأن السيد لا يوجب حقاً ❌ للعبد على نفسه .<sup>(٤)</sup>

وأصل المسألة: إذا باع العبد من / نفسه ، وسنذكره ❌. [٤٢/ج]

### [٢٥٤] [الفرع] الثاني : [إذا قلنا بصحة الشراء]:

إذا قلنا : يصح الشراء ، فإن كان قد سمى الوكيل ، أو صدقه السيد ❌ أنه أنه كان وكيلاً ، فالسيد يطالب الموكل بالثمن ، فإذا كذبه ، فالقول قول السيد ، فإذا ❌ حلف أنه لا يعلمه وكيلاً ، يعتق العبد ، وله مطالبته بالمال.<sup>(٨)</sup>

❌ في (م) : ومبايعته .

❌ في (م) : يتبع .

❌ في (م) : جمعاً .

(٤) ولأن يد العبد كيد المولى؛ ولهذا يحكم له بما في يد العبد، كما يحكم له بما في يده، ثم لو وكل المولى في الشراء من نفسه، لم يجوز، فكذلك إذا وكل العبد. انظر مراجع الشافعية السابقة.

❌ في (م) : وستذكر .

❌ ساقط من : (ج) .

❌ في (م) : وإذا .

(٨) قال العمراني في البيان (٤٢١/٦): « والذي يقتضي المذهب: أنه لا يعتق إذا صدق الموكل العبد أنه وكله في الشراء، أو أنه اشترى له ». وانظر : مراجع الشافعية السابقة.

**[٢٥٥] [المسألة] الثامنة : [إذا وُكِّل امرأته في تطليق نفسها، ووُكِّل****أجنبية في طلاق امرأته]:**

لو فَوَّضَ ( إلى امرأته تطليق ) ~~✗~~ نفسها يجوز<sup>(١)</sup> ، وأما إذا وُكِّل أجنبية بطلاق امرأته، هل يجوز ( أم لا ) ~~✗~~ ؟

فعلى وجهين<sup>(٢)</sup> : وسنذكرهما ~~✗~~ في الطلاق .

**[٢٥٦] [المسألة] التاسعة : [كون المرأة وكيلاً في التزويج وقبول****النكاح]:**

- ~~✗~~ (م) في : لامرأته تطلق .
- (٢) انظر : محاسن الشريعة (م/ل/١٦٠/أ)، الحاوي الكبير ٥٠٨/٦، المذهب ٣٤٩/١، المعايية في العقل (م/ل/٥٨/ب)، بحر المذهب ١٥٢/٨، التهذيب ٢١١/٤، البيان ٤٠٤/٦، فتح العزيز ١٧/١١، روضة الطالبين ٣٠٠/٤، أسنى المطالب ٢٦٥/٢.
- ~~✗~~ ساقط من : (م) .
- (٤) الوجه الأول : يجوز، كما يجوز توكيلها في طلاقها، وهو الأصح.
- والوجه الثاني : لا يجوز؛ لأنها لا تملك الطلاق، وإنما أجاز توكيلها في طلاق نفسها للحاجة، ولا حاجة إلى توكيلها في طلاق غيرها، فلم يجز.
- انظر : المراجع السابقة، بالإضافة إلى: الوسيط ٢٨٢/٣، حلية العلماء ١١٥/٥، النجم الوهاج ٢٩/٥، مغني المحتاج ٢٣٤/٣، نهاية المحتاج ٢٠/٥، فتح الجواد ٥١٠/١، حاشية الباجوري على ابن قاسم ٣٨٦/١ - ٣٨٧، قوت الحبيب الغريب ص ١٥٣.
- ~~✗~~ في (ج) : وسنذكره .

المرأة لا يجوز أن توكل في التزويج ، ولا في قبول النكاح للغير ؛ لأنها لا تملك العقد في حق نفسها .<sup>(١)</sup>

### [٢٥٧] [المسألة] العاشرة : [إذا وُكِّل المسلم مرتدّاً والمرتدُّ مسلماً]:

إذا وُكِّل مرتدّاً بالتصرف ، إن قلنا : يصير محجوراً بالردة ، لا يصح التوكيل [م/٤٨] ، وإن قلنا : لا يصير محجوراً ، يصح التوكيل . وعلى هذا ، لو وُكِّلَهُ وهو مسلم فارتدَّ ، إن قلنا : يصير محجوراً ، تبطل الوكالة ، وإن قلنا : لا يصير محجوراً ، لا تبطل الوكالة<sup>(٢)</sup> . وأما المرتدُّ إذا وُكِّل وكيلاً ، ينبني ذلك على أقوال الملِك ،

(١) . فلا تملكه في حق غيرها بالتوكيل .

انظر : الحاوي الكبير ٥٠٨/٦ ، المهذب ٣٤٩/١ ، بحر المذهب ١٥٢/٨ ، الوسيط ٢٨٢/٣ ، التهذيب ٢١١/٤ ، البيان ٤٠٣/٦ ، فتح العزيز ١٦/١١ ، روضة الطالبين ٢٩٩/٤ ، عجالة المحتاج ٨٣٣/٢ ، النجم الوهاج ٢٧/٥ ، أسنى المطالب ٢٦٣/٢ ، مغني المحتاج ٢٣٣/٣ - ٢٣٤ ، نهاية المحتاج ١٩/٥ .

❌ في (م) : وُكِّل .

❌ في (م) : بطلت .

❌ في (م) : فإن .

❌ ساقط من : (ج) .

(٦) وقد نقل الرافعي في فتح العزيز (١٨/١١) ، والنووي في روضة الطالبين (٣٠٠/٤) ، قول الإمام المتولي ، فقال الرافعي : «توكيل المرتد في التصرفات المالية ، ينبني على انقطاع ملكه وبقائه ، إن قطعناه لم يصح ، وإن أبقيناه صح ، وإن قلنا : إنه موقوف ، فكذلك التوكيل ، ولو وُكِّل ثم ارتد ، ففي ارتفاع التوكيل الأقوال ، ولو وُكِّل مرتدّاً ، أو ارتدَّ الوكيل ، لم يقدح في الوكالة ؛ لأن التردد في تصرفه لنفسه ، لا لغيره ، هكذا نقل الأصحاب عن ابن سريج ، وفي

، وهكذا لو وُكِّلَهُ / وهو مسلم ثم ارتدَّ الموكل<sup>(١)</sup>، ( والله الموفق للصواب ) ❌ .

التتمة: أنه ينبغي على أنه: هل يصير محجوراً عليه؟ إن قلنا: نعم، انعزل عن الوكالة، وإلا فلا».

. وقال العمراني - رحمه الله - في البيان (٤٥٦/٦) : «وإن وُكِّلَ مسلماً مسلماً، ثم ارتدَّ الوكيل، لم تبطل وكالته، وكذلك إذا وُكِّلَ المسلم مرتدّاً، صحت وكالته، قولاً واحداً؛ لأن ردّه لا تؤثر في تصرفه، وإنما تؤثر في ماله».

انظر: الشامل (ج٣/٢١٨/ب)، بحر المذهب ١٥٢/٨، المطلب العالي (ج١٠/٢٤٣/ب)، المهمات (ج٢/٣٦٢/أ)، أسنى المطالب ٢٦٥/٢، مغني المحتاج ٢٣٤/٣ - ٢٣٥، حاشية قليوبي ٤٢٣/٢، نهاية المحتاج ٢٠/٥.

(١) فهل يبطل توكيله ؟ فيه ثلاثة أقوال، بناء على زوال ملكه بالردة: أحدها : يزول ملكه، فتبطل وكالته.

والثاني : لا يزول ملكه، فلا تبطل وكالته.

والثالث : أن ملكه موقوف، فإن رجع إلى الإسلام، لم يزُلْ ملكه، فلا تبطل وكالته، وإن مات على الردة، أو قتل عليها، زال ملكه بالردة، فبطلت وكالته.

انظر: بحر المذهب ١٥٢/٨، البيان ٤٥٦/٦، فتح العزيز ١٨/١١، روضة الطالبين ٣٠٠/٤، أسنى المطالب ٢٦٥/٢، مغني المحتاج ٢٣٤/٣ - ٢٣٥، حاشية قليوبي ٤٢٣/٢، نهاية المحتاج ٢٠/٥.

ساقط من : (ج) .

